

1- بحلول إبريل الماضي كان قد مر عامان منذ موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على إطار جديد لتعزيز مشاركته في مجال الحوكمة. فلماذا قرر الصندوق زيادة تركيزه على معالجة الفساد؟

الفساد المترسخ يقوّض النمو الاقتصادي المستدام والاحتوائي. فهو يُحدث آثارا وخيمة – يُضعف العقد الاجتماعي، ويخفض الضرائب، ويبعد المستثمرين – وبالتالي يشكل أولوية طويلة الأمد بالنسبة للصندوق. وقد وضعنا في البداية سياسة لمعالجة قضايا الحوكمة في البلدان الأعضاء عام 1997، وقمنا بتحليل التكاليف الاقتصادية للفساد لسنوات طويلة. وكانت إجراءات معالجة الفساد عنصرا بارزا في عدد من مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء واتفاقات الإقراض التي يتيحها الصندوق.

وفي عام 2017، أجريت مراجعة لهذه السياسة وانتهت إلى أن مبادئها لا تزال سليمة، ولكن تنفيذها لم يكن متسقا. ففي أحيان كثيرة، كنا نستخدم تعبيرات ملطّفة تضيي شينا من الضبابية على مناقشة القضايا، وكانت توصياتنا بالغة العمومية إلى درجة جعلتها غير مفيدة عمليا، وكان من الممكن أن نعزز تعاوننا مع المنظمات الدولية الأخرى أكثر مما كان عليه الحال.

رجاء مراجعة الجملة:

وكانت توصياتنا بالغة العمومية إلى درجة جعلتها غير مفيدة عمليا
وتعديلها إلى

وكانت توصياتنا بالغة العمومية إلى درجة جعلتها غير عملية
أوالى

وكانت توصياتنا بالغة العمومية إلى درجة أفقدتها الإفادة المرجوة عند تطبيقها عمليا

وكانت هذه هي خلفية اعتماد إطار تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة في إبريل 2018، الذي أرسى عملية منظمة لتشجيع الانخراط في قضايا الحوكمة ومكافحة الفساد على أساس أكثر توازنا وصراحة وفعالية.

2- كيف تقيمين التقدم الذي حققه الصندوق والبلدان الأعضاء منذ اعتماد الإطار في 2018؟ وما هي بعض التحديات الكبرى التي اعترضت تنفيذها؟

أعتقد أننا بدأنا بداية جيدة. فعلى المستوى الداخلي، وضعنا عملية منظمة لتحليل مواطن الضعف المتعلقة بالحوكمة ومدى حدة الفساد في كل بلد عضو، إلى جانب إطار لتقييم أولويات الإصلاح من أجل معالجة هذه القضايا. وبدأت إدارات الصندوق العمل تدريجيا على تجديد قدراتها في التعامل مع هذه القضايا الحساسة.

وتؤدي هذه الجهود الداخلية إلى تغطية قضايا الحوكمة والفساد ضمن أنشطة الصندوق الأساسية بصورة منتظمة.

وفي مجال الرقابة، نركز على الفساد من جانبيه المحلي والعابر للحدود الوطنية. فعلى صعيد الفساد المحلي، كثفنا جهودنا بدرجة كبيرة فيما يتعلق بتحليل الحوكمة ومكافحة الفساد ضمن تقارير الصندوق. وأصبح التحليل أكثر تفصيلا وأفضل اتساقا مع حدة مخاطر الفساد. فمثلاً، ركزت أعمالنا الرقابية مؤخراً على حوكمة البنك المركزي وعملياته في ليبيريا، والإشراف على القطاع المالي في مولدوفا، وإطار مكافحة الفساد في المكسيك.

ونركز أيضا على جوانب الفساد العابرة للحدود الوطنية. وحتى الآن ناقشنا مع كل أعضاء مجموعة السبعة، والنمسا، والجمهورية التشيكية، وسويسرا، ما إذا كانت أطرها الوطنية تكفل ملاحقة قضائية فعالة للكيانات متعددة الجنسيات الضالعة في رشوة مسؤولين عموميين أجانب. وقد تمت هذه المبادرة الطوعية بالتنسيق مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وقمنا أيضا بفحص الإجراءات الموضوعية في كل بلد لوقف إخفاء عائدات الفساد في الخارج.

وفي البرامج التي يدعمها الصندوق، أصبحنا ندرج التحسينات في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد كأهداف معلنة بمعدل تواتر أكبر. ويقوم هذا على ركيزة من الإجراءات القوية لمكافحة الفساد.

ونعمل أيضا على تكثيف جهودنا في مجال تنمية القدرات. ونهدف من ذلك إلى تقديم المشورة الفنية لمساعدة البلدان الأعضاء على تعزيز حوكمتها في مجالات مثل الإدارة الضريبية، والإشراف على الإنفاق، وشفافية المالية العامة، والإشراف على القطاع المالي، ومؤسسات مكافحة الفساد، وإقرارات الأصول لكبار المسؤولين. وأصبحت أدواتنا المستخدمة لتنمية القدرات تتضمن تشخيصا عميقا لحالة الحوكمة يتيح الأساس لخطط عمل مفصلة لمكافحة الفساد. وهناك بالفعل 10 عمليات للتشخيص العميق استكملنا بعضها بالفعل والبعض الآخر قيد الإنجاز.

وقد عززنا التعاون في قضايا الحوكمة مع المؤسسات الدولية الأخرى، ومنها البنك الدولي، ومجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد المنبثقة عن مجموعة العشرين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والفريق العامل المعني بالرشوة المنبثق عن "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

ولكن كل هذا هو مجرد بداية. ففي نهاية المطاف، لا يقتصر هدفنا المشترك على تعزيز ما نقوم به من تحليل ومشورة، بل يتعدى ذلك إلى رؤية هذا الهدف وقد تحول إلى تحسن في الحوكمة الوطنية وانخفاض في مستوى الفساد، وهو ما يستغرق وقتا ومن المبكر الآن أن نقيم النتائج.

ومن التحديات التي واجهتنا هو أن كثيرا من الدول الهشة يقع ضمن البلدان التي تعاني من أشد تحديات الحوكمة. وتمتلك هذه البلدان قدرات تنفيذية محدودة وأولويات متنافسة في مجال الإصلاح، وبالتالي يواجه صناعات السياسات خيارات صعبة في تحديد الأولويات وتسلسل خطواتها. وثورات البيانات تمثل قيدا آخر في بعض الحالات. كل ذلك يشير إلى ضرورة التحلي بالصبر حتى تظهر النتائج ولكن مع المثابرة في بذل الجهود.

3- وجدت منظمة الشفافية الدولية من خلال دراستها لستة وتسعين تقريرا من تقارير مشاورات المادة الرابعة في الفترة من يناير 2019 إلى فبراير 2020 أن هناك زيادة بنسبة 185% في الإشارة إلى حالات الفساد ولكن هذه الإشارات أكثر تركزا في أقلية من تقارير المادة الرابعة والبلدان الأعضاء. فأكثر من 10% من هذه الإشارات يتركز في تقارير أفغانستان، على سبيل المثال. كيف يمكنكم ضمان معاملة كل البلدان الأعضاء على قدم المساواة في المستقبل؟

أولا، دعني أقول إنه من المفيد دائما أن تحلل منظمات المجتمع المدني عملنا وتضعنا موضع المساءلة. فمن شأن هذا أن يساعد تحليلاتنا الداخلية، ويساعد الصندوق على تقديم خدمة أفضل لبلدانه الأعضاء. وأنا سعيدة لأن بحثكم وجد هذه الزيادة الكبيرة في الإشارات إلى الفساد – فهذا يساعد على توضيح أن إطار 2018 بدأ يحقق الأثر المقصود منه.

وبالنسبة لسؤالك، نحن حريصون للغاية بالفعل على مراعاة التوازن في كيفية معاملة البلدان الأعضاء، ولدينا عمليات مراجعة داخلية قوية لتعزيز هذا التوجه. ولكننا ندرك أيضا أن قضايا الحوكمة والفساد تتفاوت عبر البلدان، ونحن نراعي هذه الفروق في تحليلنا ورقابتنا.

والخبر السار هو أن الإطار الجديد يسمح لنا باتباع منهج قائم على مستوى المخاطر في التعامل مع كل بلد – فيمكننا زيادة الاهتمام بقضايا الحوكمة ومكافحة الفساد حسب حدة مواطن الضعف المتعلقة بالحوكمة في كل منها.

4- يقوم الصندوق بدور قيادي في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وقد تعهد بتأاحة كل موارده المخصصة للإقراض والبالغه تريليون دولار أمريكي لتحقيق هذا الهدف. وفي حين أن سرعة استجابة الصندوق هي موضع ترحيب، فإن منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمة الشفافية الدولية، أعربت عن قلقها إزاء عدم كفاية إجراءات مكافحة الفساد أو تعزيز الشفافية المصاحبة لهذه القروض الطارئة. وقد رأينا زيادة في إجراءات الشفافية والمساءلة/مكافحة الفساد في بعض البلدان، لكن هذا لم يحدث بشكل متسق في كل الحالات. فما الذي يفعله الصندوق للحد من مخاطر ضياع هذه الأموال بسبب الفساد وعدم وصولها إلى المستفيدين المستهدفين في ظل ما تقوم به بعض البلدان من تقليص المعلومات العامة المتاحة وتقييد حرية الإعلام؟

أنت على حق في أن الصندوق استجاب بسرعة قياسية، لأن هذه بالفعل أزمة منقطعة النظير. فقد طلب أكثر من مائة بلد مساعدات مالية طارئة، وقدمنا بالفعل أكثر من 23 مليار دولار لأكثر من 65 بلدا.

ومع هذا التحرك بسرعة هائلة، ظل الصندوق يؤكد على أهمية تحسين الحوكمة والمساءلة. وكانت رسالتنا للحكومات واضحة للغاية: في وقت الأزمة، يُرجى الإنفاق في كل الأوجه اللازمة لمواجهة التحديات. ولكن ليكن الإنفاق حكيما والمصروفات موقفة. فنحن لا نريد للمساءلة أن تغيب.

ومن ثم، فنحن نتخذ عدة خطوات لضمان ألا يساء استخدام تمويل الصندوق – قدر استطاعتنا.

أولاً، تعهدت الحكومات المتلقية للتمويل الطارئ باعتماد مجموعة من الإجراءات التي تتراوح بين نشر عقود المشتريات على شبكة الإنترنت، وكذلك ملاك الشركات المستفيدين الذين يحصلون على هذه العقود، ونشر تقارير التدقيق المستقل للمصروفات الموجهة لتخفيف الأزمة. وتؤدي هذه الإجراءات إلى تحسين الشفافية، وجهود مكافحة الفساد، وآليات مكافحة غسل الأموال، وإدارة المالية العامة. وفي كل حالة، نقيّم أي الإجراءات لن يكون من شأنه إحداث تأخير لا داعي له في صرف التمويل المطلوب بشكل عاجل.

ثانياً، يجب على كل البلدان المتلقية للتمويل الطارئ أن تلتزم بإجراء "تقييم للضمانات الوقائية" يؤكد بصورة مقبولة كفاية تقارير البنك المركزي والضوابط التي يفرضها. وإذا كانت هناك مواطن قصور، يقوم خبراء الصندوق بوضع توصيات مقيدة بوقت محدد ومراقبة تنفيذها عن كثب.

ثالثاً، كثير من البلدان التي تتلقى مساعدات طارئة إما لديها بالفعل اتفاقات تمويلية متعددة السنوات مع الصندوق أو أنها ستطلبها في وقت قريب. وهذه الاتفاقات أنسب لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلاً التي تكمن وراء الفساد وضعف الحوكمة.

5- لا يمكن فهم طبيعة ضعف الحوكمة ومدى حدته، بما في ذلك الفساد، من المصادر الرسمية فقط. إنما يتطلب ذلك مساهمات من أطراف معنية مختلفة، منها المجتمع المدني. ونحن نلاحظ أن الصندوق يتبع مناهج مختلفة في انخراطه مع المجتمع المدني في البلدان المختلفة. فما الدور الذي يراه الصندوق لمنظمات المجتمع المدني في محاربة الفساد، وكيف سيعالج مسألة الاتساق هذه في ظل تضيق المجال أمام المجتمع المدني في كثير من البلدان؟

للصوص والمحتالون لديهم إصرار لا يلين، ويستخدمون تقنيات معقدة في تحويل مسار الأموال عن الاستخدام المقصود. ولا يمكننا إيقاف الاحتيال والفساد إلا إذا عملنا معاً، والمجتمع المدني له دور حاسم في محاسبة كل من الحكومات والمؤسسات مثل صندوق النقد الدولي.

وتتيح منظمات المجتمع المدني منيراً يمكن من خلاله سماع شواغل المواطنين بشأن الفساد. ومن خلال مناصرتكم لقضاياهم، تفرضون ضغوطاً على الحكومات ومؤسسات الأعمال للالتزام بتعهداتها وضبط سلوكها. ومن خلال عملكم مع مؤسسات مثل الصندوق، توضحون لنا ما يمكن أن نؤديه بشكل أفضل.

أعلم أنكم تواجهون تحديات كبيرة حول العالم في القيام بهذا النوع من العمل، وبالتالي فهذا هو طلبي منكم – أرجوكم أن تواصلوا هذا العمل الإيجابي. ففي وقت الأزمة، يصبح هذا العمل أهم من أي وقت آخر. وسنواصل القيام بدورنا، حتى في الأوقات العصيبة كالتي نمر بها مع جائحة كوفيد-19 – بالعمل مع الحكومات لتحسين شفافية المالية العامة، على سبيل المثال. وكل فريق الصندوق متحمسة للعمل مع منظمات المجتمع المدني – للاستئناس بأرائها في أولويات السياسات، ولتوضيح جهود الصندوق في هذه البلدان.

6- أبدأ الصندوق مراراً أنه يطمح للقيام بدور قيادي في معالجة الفساد على مستوى العالم. فبالنظر قدماً إلى عام 2030 وما بعده، ما هي الأفاق القادمة في مجال مكافحة الفساد في رأيك؟

جدول الأعمال العالمي لمكافحة الفساد مشحون للغاية بالفعل – فهناك مبادرات جارية كثيرة لم تتفدّ بالكامل بعد كما لم يتم اعتماد الممارسات المثلى على نطاق واسع كما تقتضيه الضرورة. وبالنظر إلى عام 2030، يمكن أن نتخذ خطوات كبيرة إلى الأمام في محاربة الفساد وبلوغ "أهداف التنمية المستدامة" بشكل أعم إذا ركزنا على تحقيق هذه الأولويات – مثل تعزيز متطلبات الإقرار بالأصول المملوكة لكبار المسؤولين العموميين، وشفافية الإفصاح عن الملاك المستفيدين في الكيانات الاعتبارية.

وفيما بعد عام 2030، أمل أن تتمكن التكنولوجيا من المساعدة في محاربة الفساد، وإن كانت التكنولوجيا نفسها تنطوي على مخاطر خاصة بها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساعد تطبيقات "تعلم الآلة" في تحديد مخاطر الفساد بالاستفادة على نحو أفضل من الكم الكبير والمتزايد من البيانات المتاحة للاطلاع العام. فمن شأن هذه المبتكرات التكنولوجية أن تطلق الأفق القادم للعمل المعني بمكافحة الفساد.

##